تطوير نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية في ضوء خبرات القبول بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية

Developing Admission systems in Egyptian Public Universities in the light of the Experience of Admission in the U.S.A Universities

إعـــــداد

أ/ غادة عبد الله حسين غنيم

إشراف

أ.د/ جمال علي الدهشان

أستاذ أصول التربية والعميد السابق
لكلية التربية - جامعة المنوفية

أ.د/ مجدي محمد يونس

أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية - جامعة المنوفية

أ.د/ صبحي شعبان شرف

أستاذ أصول التربية
وعميد كلية التربية - جامعة المنوفية

Blind Reviewed Journal

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية، وآليات توزيع الطلاب على التخصصات الدراسية، والوقوف على أهم المشكلات والسلبيات التي تحول دون فعاليتها، كما هدفت إلى التعرف على تجربة القبول بالجامعات الأمريكية ومواطن القوة فيها، للاستفادة منها في تطوير نظم القبول والالتحاق بالجامعات الحكومية المصرية، ومن ثم تقديم مجموعة من الآليات مقترحة لتحسين وتطوير نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية.

Abstract

The current study aimed at explore the reality of admission systems to Egyptian public universities and the mechanisms for distributing students to the disciplines and find out the most important problems and disadvantages that prevent their effectiveness. It also aimed at explore the experience of admission to American universities and their strengths to benefit from it in the development of admission systems in the Egyptian public universities, and then introduce a set of proposed mechanisms to improve and develop the admission systems in the Egyptian public universities

مقدمة

يواجه التعليم العالي في مصر تحديات متنوعة ومتعاظمة، في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، والاتصالات والإنترنت، وفي ظل عصر التفجر المعرفي والتقني، مما يتطلب تغييراً في الأساليب التقليدية في العمل، وضرورة الاتجاه للأساليب الحديثة والمتطورة بما يحقق الكفاءة والتميز والقدرة على المنافسة مع مؤسسات التعليم العالي حول العالم.

وتلعب الجامعات الحكومية دوراً حيوياً في تعليم وتدريب وتخريج أفراد مؤهلين للمشاركة في دفع عجلة الاقتصاد القومي والإسهام في جهود التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، والتقدم نحو رقي المجتمع وازدهاره بجميع نواحي الحياة الاجتماعية باعتبار أن المنظومة التعليمية الجامعية هي جزء من المنظومة المجتمعية ككل.

ويؤدى التعليم العالي دوراً رئيسياً في إعداد رأس المال البشري – الذي أصبح يفوق في أهميته رأس المال المادي، لأنه ينمي قدرات الأفراد ويسلحهم بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة، ويحسن مستوى إنتاجيتهم، ويزيد دخلهم ، ويرفع مستواهم من خلال إعداد السياسات العامة لتطوير التعليم بعامة، والتعليم العالي بخاصة، وتوفير الدعم لمؤسسات التعليم العالي والإشراف عليها ، لتحقيق التميز والجودة وضمان تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الطلاب لتحصيل المعارف والمهارات والسلوكيات التي تمكنهم من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة. (المسهلي، ٢٠١١، ص٩).

كما أن التعليم العالي يحظى بمكانة متقدمة ومهمة بين مختلف المراحل التعليمية، باعتباره يمثل أحد الوسائل المهمة للنهوض بالدول النامية ومساعدتها على تطوير طاقاتها الذاتية في إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على الإسهام في بناء المستقبل بدرجة عالية من الفاعلية والتأثير. (الرازحي، ٢٠٠٤، ص٣٦٠)

ويشير يونس (٢٠٠٣: ص٢) إلى أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي والنمو الاقتصادى حيث لا يقتصر دوره فقط على تحسين إنتاجية العمل، بل إنه يسهم فى النمو الاقتصادى عن طريق تأثير الخريجين فى نشر المعرفة المتقدمة والمهارات اللازمة من منطلق أن مؤسسات التعليم العالي معنية بتزويد المجتمع بما يحتاج إليه من قوى بشرية وخبرات ومهارات

للتغلب على مشكلاته الاقتصادية. ولكن يلاحظ أن دول العالم النامى تواجه بالعديد من التحديات التى تتمثل فى ضرورة المحافظة على استمرارية مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وامتلاك القدرة على التكيف والتأقلم مع المتغيرات السريعة والمتلاحقة فى مجال العلوم والتقنية وثورة الاتصالات، وما من شك فى أن مقدرة بلد ما؛ على مواجهة التحديات التى تواجهها يتوقف إلى حد بعيد على الدور المحوري لمؤسسات التعليم العالي من إتاحة المعارف العلمية والاستخدام الأمثل للمعلومات والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.

وتعتبر نظم القبول Admission systems في مؤسسات التعليم العالي عنصراً مهماً في كل مؤسسة لأنها تساعد على إنجاز مهمتها، فقد يزيد أعداد الطلبة الذين سوف يلتحقون بها ليتم تأهيلهم للأدوار الهامة التي ينتظرها المجتمع منهم، وكلما زادت فعالية سياسات القبول ساعد ذلك على زيادة قدرة التعليم العالي على تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا يشكل الاطلاع على نماذج من سياسات القبول المستخدمة في التعليم العالي ومناقشة نقاط القوة والضعف من كل منها عاملاً يساعد الحكومات وقيادتي التعليم العالي ومتخذي القرار ومؤسسات المجتمع المدني وغيرهم على اختيار أفضل السياسات والإجراءات التي تتلاءم مع الظروف المتاحة، والتي من شأنها تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. (حمود، ٢٠١٠، ص٨).

وتتضح أهمية نظم القبول في أنها تحدد كمَّ ونوعية الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم العالي، فالطالب هو المحور والركيزة الأساسية في منظومة التعليم العالي، وهو المستهدف بكل المدخلات الأخرى والعمليات التي تتم داخل الأطر المؤسسية.

وتتنوع سياسات ونظم وإجراءات القبول تنوعاً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي في بلدان العالم وفقاً لظروف كل منها وإمكاناتها، ولكل سياسة توجهها وأهدافها، وهي جميعاً تستهدف قبول وتوزيع المتقدمين مع خصوصية في حجم المقبولين وتنوع فرص وشروط وأسباب وإجراءات كل سياسة. (الخشاب، والاشعب، ٢٠٠١، ص٣٤-٣٥).

ويُناط بنظم القبول Admission systems مهمة اختيار أولئك الطلاب الذين لديهم القدرة على النجاح في التعليم العالي، كما يناط بها أيضا إتاحة هذه الفرص لبعض الطبقات الاجتماعية بعينها. لذلك، يمكن تقييم واقع نظم القبول من حيث قدرتها على توفير مسار كفء وفعال لدراسة

عليا ناجحة، وأيضا مدى شمولية هذه العملية. فالقبول ليس عملية بسيطة تحدث في نهاية التعليم الثانوي. إنها عملية معقدة قد تبدأ من لحظة تدفق الطلاب في التعليم الثانوي وتنتهي، في بعض الحالات، باختيار ما بعد القبول في نهاية السنة الأولى من الدراسة. (Orr, Usher, Haj, Atherton and Geanta, 2017, p.10)

ويشير تقرير وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات بجمهورية مصر العربية (٢٠١٥) إلى بعض السلبيات ونقاط الضعف في نظم القبول بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، ومنها: تقادم الهياكل التنظيمية لبعض مؤسسات التعليم العالي، وضعف الروابط بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل ، والأعداد الكبيرة في الكليات النظرية، وعدم وجود توزيع نسبي ملائم لمؤسسات التعليم العالي عبر محافظات الجمهورية، والاعتماد على معيار الدرجات كمعيار وحيد للقبول، وعدم وجود طرق كافية لاكتشاف الطلاب الموهوبين ورعايتهم. والانخفاض الملحوظ في جودة التعليم الفني ومحدودية مساراته. وعدم تناسب أعداد الطلاب مع أعداد أعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات. وقصور الموارد المالية في مؤسسات التعليم العالي. (وزارة التعليم العالي، ج.م.ع، ٢٠١٥، ص٧٧).

وإزاء هذه الظواهر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وجميعها متداخلة ومتشابكة ، كان لابد من إعادة النظر في نظم القبول بالجامعات (الحكومية) وخاصة أن المجلس الأعلى للجامعات قد أخذ بنظام التنسيق للقبول في الجامعات، لتحقيق تكافؤ الفرص، على أساس المجموع الكلي للناجحين في الثانوية العامة. وقد اعترض على هذا الأساس بسبب إغفاله الميول الفردية والقدرات الخاصة للطلاب، ورغباتهم في اختيار الكلية التي يفضلون الالتحاق بها.(عبد المتعال، ١٩٩٦، ص٥).

فنظم القبول– على حالتها الراهنة – تجعل التعليم الجامعي غير مهيئ للقيام بمسؤلياته المتنامية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة وإذا ما استمرت الاوضاع على ما هي عليه بدون تدخلات إصلاحية وتطويرية جادة وشاملة، فإن الأوضاع تنذر بالمزيد من التدهور وتفاقم المشكلات، ومن ثم فإن معالجة أوجه قصوره، والتغلب على نقاط الضعف، وتطويره صار ضرورة ملحة. (وزارة التعليم العالي، ج.م.ع، ٢٠١٥، ص٧٨)

مشكلة الدراسة:

يعتمد القبول بالجامعات في مصر على مجموع الطالب في الثانوية العامة، ويتولى تنسيق القبول مركزياً مكتب القبول بالجامعة وهو مكتب تنسيق القبول بالجامعات المصرية، ويتولى المجلس الأعلى للجامعات تحديد عدد أماكن الطلاب المتاحة في كل كلية، والأساس الذي يتم عليه توزيع أماكن الطلاب لا يتسم بالشفافية، ويبدو أنه يعكس بشكل كبير هيكل تشكيل الهيئة الأكاديمية للمؤسسة داخل نظام مدفوع بالعرض والطلب أكثر منه مستجيب لطلب الدارسين. (حمود، ٢٠٠٩، ص٢٧).

وبدراسة وتحليل نظم القبول بالجامعات المصرية، تشير الدراسات إلى خلو قانون تنظيم الجامعات في بابه الخاص بشئون الدراسة والامتحان وشئون الطلاب، من أي تناول لنظم وقواعد القبول بالجامعات وتولى ذلك المجلس الأعلى للجامعات، من خلال ما يصدره دورياً من قرارات تتعلق بذلك، حيث تمثلت سياسة ونظام وقواعد القبول بالجامعات المصرية، فيما تعلنه وزارة التعليم العالي وتضعه من نظم وقواعد تتعلق بذلك كل عام وبعد إعلان نتيجة الثانوية العام، من خلال المجلس الأعلى للجامعات. (الدهشان، ٢٠١٥، ص٢٩)

ولقد أدى الاعتماد على مجموع الدرجات في إمتحانات الثانوية العامة كمعيار وحيد للقبول في مؤسسة التعليم العالي في مصر إلى ظهور العديد من المشاكل حيث إن تلك النتائج لا تعطي تصوراً حقيقياً عن قدرة الطالب على اجتياز دراسة جامعية معينة. (المرشد، ١٩٩٨، ص ٣٤٣).

وهذا الأمر يتطلب مراجعة شاملة لنظم القبول في الجامعات المصرية ، وتطويرها وتحديثها على ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة في مجال التعليم العالي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية في ضوء خبرات القبول بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية؟

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما واقع نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية، وأهم مشكلاته؟

٢- ما واقع نظم القبول بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية؟
٣- ما آليات الاستفادة من نظم القبول بالولايات المتحدة الأمريكية في تطوير نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى المساهمة في تطوير نظم القبول وسياساته في الجامعات الحكومية المصرية من خلال الإفادة من تجربة القبول بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال. وذلك عن طريق رصد واقع كلا النظامين وتقديم ما يمكن من آليات مقترحة لتحسين وتطوير نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية من واقع خبرات القبول بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في العناصر التالية:

١- أهمية عملية التطوير لنظم القبول كأساس لجودة النظام التعليمي في الجامعات المصرية.
٢- أهمية الاتجاهات الحديثة في النظم المتطورة خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والإفادة منها.
٤- تقليل حالات الرسوب بالجامعات، خاصة في ظل عدم رغبة الطلاب في الدراسة التي أجبروا عليها سواء بسبب المجموع في الثانوية العامة، أو رغبة الأسرة، باعتبار أن التطوير يساعد على تقديم خريج قادر على الابتكار، وليس التقليد النمطي القائم على الحفظ والتلقين.
٥- تقديم آليات مقترحة يمكن أن تعين صانعي السياسات والمطبقين في مجال التعليم العالي لتحسين وتطوير نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على استخدام المنهج المقارن للوقوف على واقع نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، ونظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية ، ومعرفة أوجه الشبه والاختلاف بين التجربة الأمريكية والمصرية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على رصد واقع نظم وسياسات قبول الطلاب بالجامعات الحكومية

المصرية، وأهم المشكلات والسلبيات التي تعاني منها. كما رصدت واقع نظم القبول والالتحاق بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية كإحدى الدول الرائدة في مجال التعليم العالي ولديها خبرات وسياسات ومعايير مرنة ومتعددة وفعالة في نظم القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

مصطلحات الدراسة:

- نظم القبول:

يعد ضبط مفهوم (القبول) هو المدخل الصواب لتناول قضية نظم القبول في التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب التمييز بين مفهومي الالتحاق Access ، والقبول Admission، حيث يقصد بمفهوم (الالتحاق): السياسة العامة المتبعة لتحديد الفئات التي لها حق التسجيل في التعليم العالي، وتحديد الأعداد ، والفترة الزمنية ، والمرحلة العمرية ، ونوع المؤسسات. في حين يشير مفهوم (القبول): إلى الإجراءات والعمليات الفنية التي يجب أن تتبع لتحقيق الأهداف العامة لسياسة الالتحاق (بوبطانة، ومعوض، ١٩٨٤: ص ١١٥) .

وعليها يمكن تعريف نظم القبول بأنها: جملة المعايير والإجراءات التي يتبعها المسئولون عن الجامعات لتحديد الفئات التي يحق لها الالتحاق به، وذلك في إطار السياسة العامة للدولة. (حرب، ٢٠٠٨، ص١٧)

وتعرف بأنها «العملية التي يتم بموجبها اختيار الطلبة للدراسة في مؤسسات التعليم الجامعي ويكون عبر التمشى مع الأنظمة والإجراءات التي تحكم عملية المفاضلة بين الطلبة لشغل المقاعد المتاحة بالجامعات. (العبد المنعم، ٢٠١٦، ص١٧٤).

وتعرف الباحثة نظم القبول إجرائياً بأنها: عملية اصطفاء وتوجيه وتطابق بين الطالب والتخصص الدراسي المتقدِّم إليه؛ الهدف منها تمكين الطلاب من التخرج بالمهارات الجديدة التي يتطلبها سوق العمل ومجتمع المعرفة.

الدراسات السابقة:

(١) عبد المقصود (٢٠٠١) : بعنوان: سياسات ونماذج القبول في التعليم العالي المعاصر وكيفية الاستفادة منها في تطوير سياسات القبول في التعليم العالي المصري

هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسات ونماذج القبول في التعليم العالي المعاصر وكيفية

الاستفادة منها في تطوير سياسات القبول في التعليم العالي المصري، وبما يؤدى إلى تبني اتجاهات وأساليب وصيغ وبدائل جديدة تتناسب مع متغيرات العصر، ومتطلبات فئات المجتمع، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على واقع نظم القبول في مؤسسات التعليم العالي في مصر، والمنهج المقارن لفهم نظم القبول في مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم، وانتهت الدراسة إلى تبني اتجاهات وأساليب وصيغ وبدائل جديدة غير تقليدية تتناسب مع متغيرات العصر، منها: التوسع في القبول لبناء مصر الحديثة مع تجويد الكيف، وهو ما يقتضي إنشاء المزيد من الجامعات والمعاهد العليا بما يتناسب مع الزيادة في عدد السكان. كما دعت إلى ربط سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي باحتياجات التنمية. والأخذ بمداخل متعددة للقبول في التعليم العالي. وتحقيق المرونة والانسيابية في نظم القبول. وتطبيق امتحانات القبول كمعيار مكمل للشهادة الثانوية. وإعطاء مؤسسات التعليم العالي استقلالاً في تحديد أعداد المقبولين. وتوفير برامج التوجيه المهني والتعليمي في مرحلة التعليم الثانوي. والربط بين سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي، وبين سياسات القبول بمراحل التعليم قبل العالي والجامعي. والبحث عن أنماط جديدة من معاهد التعليم العالي وأن يكون القبول فيها مفتوحة أو على درجة عالية من المرونة ، بينما يظل القبول بالجامعات انتقائياً. كما دعت إلى إيجاد بديل لنظام الانتساب الموجه. وإلى الأخذ بالنظام اللامركزي في إدارة القبول. والتوسع في قبول طلاب الدراسات العليا مع التأكيد على دقة اختيارهم وانتقائهم.

(٢) دراسة حسين (٢٠١٠): بعنوان: سيناريوهات مقترحة لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر

هدفت الدراسة إلى إبراز المعايير المتبعة في صناعة القرارات المتعلقة بسياسات قبول الطلاب بالتعليم العالي، وعرض وتحليل الخبرات والتجارب الدولية والعربية المتبعة في سياسات ومعايير نظام قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي، وتحليل ورصد واقع نظام قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي في مصر، وصياغة بعض السيناريوهات المقترحة لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات دولية وعربية وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر. واستخدم الباحث المنهج الوصفي لرصد وتحليل المعايير المتبعة في صناعة القرارات المتعلقة

بسياسات قبول الطلاب بالتعليم العالي والتعرف على الخبرات الدولية والعربية المتبعة في سياسات ومعايير نظام قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي ، وصولاً إلى تقييم الواقع الحالي لنظام القبول في مصر . وخلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من السيناريوهات ومنها السيناريو الانتقالي ويقوم على اختبار قبول عام لتحديد مدى ملائمة الطالب للتعليم العالي، ووضع وزن نسبي محدد لدرجات اختبار القبول العام، ثم جمع الوزن الخاص بشهادة إتمام المرحلة الثانوية مع الوزن النسبي لدرجات القبول (اختبار عام) ومن ثم تحديد صلاحيته للالتحاق بالتعليم العالي، ويتم توجيه الطلاب الذين أخفقوا في اجتياز القبول إلى سوق العمل باعتبار الشهادة الثانوية شهادة منتهية. السيناريو الثاني : السيناريو الإصلاحي ، ويسير وفق نفس الخطوات السيناريو السابق ويزيد عليه بإجراء اختبار قبول خاص بكل قطاع من القطاعات الأربعة بالتعليم العالي. السيناريو الثالث : السيناريو المستقبلي: ويسير وفق ما سبق ويزيد عليه أن يقتصر في اختبار القطاعات (التخصصي) في المجموعة الطبية والعلوم الهندسية والحاسبات والمعلومات

(٣) دارسة Heinesen, (2016): بعنوان: القبول في برامج التعليم العالي ومخرجات ومكاسب الطلاب التعليمية.

استخدمت الدراسة بيانات مستقاة من نظام القبول المركزي للتعليم العالي بالدنمارك إضافة إلى البيانات الإدارية الأخرى. المتقدمون للالتحاق يمكن ترتيبهم إلى ثمانية برامج تعليمية، ونحن نركز على الملتحقين لأول مرة الذين يكون اختيارهم الأول هو برامج التعليم العالي طويلة الأجل ذات القبول المحدود، على سبيل المثال: مع القبول المبدئي المعرَّف من حيث معدل الدرجات التراكمية Grade point average (GPA) المستخرجة من المدرسة الثانوية العليا. وقد استخدمت الدراسة تصميم انقطاع الارتداد regression discontinuity design كأداة لمقارنة النتائج التعليمية ومخرجات سوق العمل للمتقدمين. وباستخدام (اجتياز الحد الأدني) كأداة للقبول وجدنا أن القبول في برنامج الاختيار الأول first-choice programme تزيد من احتمالية التسجيل في الموضوع المفضل للدراسة في سنة التطبيق بنسبة تتراوح بين ٥٩-٦٢% ، ويزيد من احتمالية إكمال الدرجة في هذا الموضوع بنسبة ٢٠% ، وبالمثل فإن القبول في أحد برامج الدرجات العليا المدونة بنموذج الالتحاق تزيد احتمالية تسجيلهم في عام القبول Year of Admission (YOA) بنسبة تتراوح بين

٥٦-٦٠% ويقلل من الوقت المستغرق ما بين (عام القبول) إلى (إكمال الدرجة العليا) مدة ستة أشهر، ويزيد من احتمالية إكمال أي درجة عليا بنسبة تتراوح بين ٦- ٩% . وفي السياق المؤسسي الدنماركي، سيزيد القبول في برنامج الاختيار الأول من احتمالية إكمال هذا البرنامج ، لكنه سيكون إلى حد كبير على حساب استثمارات رأس المال البشري البديلة. وبالتالي، فإن الحد الأدنى للقبول في معظم برامج الدرجات العلمية العليا في الجامعات الدنماركية (مثل الطب والبيولوجيا والعلوم السياسية والقانون والعلوم الإنسانية) عالية إلى حد ما ، لذا فإن المستبعدين والذين تقدموا بطلبات للالتحاق بهذه البرامج سيكونون بشكل عام مؤهلين لدراسة العديد من برامج الدرجات العليا الأخرى، ولديهم كذلك العديد من الخيارات الأخرى ، بما في ذلك البرامج في نفس الموضوع ولكن في مؤسسة مختلفة، والبرامج ذات الصلة داخل نفس المجال الأكاديمي الواسع، وبرامج لا تتطلب شروط قبول.

(٤) دارسة الشامي (٢٠١٧): بعنوان: الاتجاهات المعاصرة في سياسات القبول بالتعليم العالي

استهدفت الدراسة التعرف على واقع سياسة القبول بالتعليم العالي في مصر بشقيه الجامعي وغير الجامعي (المعاهد العليا)، وإمكانية تطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة ، والتي ترتكز على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي: تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والمساهمة في رفع كفاءة نظام التعليم الجامعي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بعرض الوضع الراهن لسياسة القبول بالتعليم العالي في مصر ، وعرض نماذج لسياسات القبول بالتعليم العالي في بعض الدول المشهود لها بالتميز والجدارة، وذلك بهدف تعلم السياسة وليس بغرض نقل السياسة، وهذه الدول هي: تونس، وماليزيا، وتركيا، وأمريكا، والمملكة المتحدة، وقد خلصت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتطوير سياسة القبول بالتعليم العالي في مصر.

(٥) دارسة حسنين (٢٠١٩): بعنوان: تطوير نظام القبول بالجامعات الحكومية المصرية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.

استهدفت الدراسة إيجاد آلية حديثة تصلح لإلحاق الطلاب بالجامعات وتوزيعهم على التخصصات الجامعية في مصر في ضوء التجارب والخبرات العالمية ، و تراعي الواقع الاجتماعي والتربوي المصري، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتحليل النظم و التحليل الوثائقي لتحقيق

أهداف الدراسة، وقد قام الباحث بوضع وصياغة رؤيته لتطوير نظام قبول الطلاب بالجامعات في مصر، وذلك بالاستفادة من التجارب العالمية والعربية، ومراعاة لواقع المجتمع المصري ، وتقوم هذه الرؤية على طرح ثلاثة نماذج (أو بدائل) كل نموذج يمثل مشروعاً قائماً بذاته لطرق قبول الطلاب بالجامعات. مما يتيح أمام متخذ القرار الفرصة لاختيار ما يراه مناسباً منها، وفقاً للسياسة العامة للدولة ومراعاة الظروف المجتمعية و السياسية الراهنة.

تعليق عام على الدراسات السابقة

اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية على أهمية الدور الذي تلعبه نظم القبول سواء بالنسبة للأسر أو للطلاب من مختلف الطبقات الاجتماعية، أو الجامعات أو سوق العمل أو المجتمع بوجه عام، وذلك مع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في جميع الدول.

كما تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في وجود كثير من السلبيات والمعوقات والمشكلات في نظم القبول المصرية ، والتي تعتمد بشكل أساسي على النتيجة الكلية لاختبار المرحلة الثانوية العامة، كما اتفقت على حاجتها إلى التحديث والتطوير وذلك على ضوء تجارب وخبرات الدول المتقدمة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من البحوث السابقة في التعرف على منهج الدراسة المناسب للدراسة الحالية، وفي إثراء الإطار النظري من خلال التعرف على واقع نظم القبول في الجامعات المصرية، والاطلاع على قواعد ومعايير القبول في الجامعات الحكومية المصرية، والجامعات الأمريكية، وتأثير نظم القبول على الأفراد والمجتمعات.

وعلى الرغم من تناول الدراسات السابقة لواقع نظم القبول من أكثر من جانب إلا أن الدراسة الحالية تنفرد بالنظر إلى تطوير نظم القبول بالجامعات المصرية في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في نظم القبول والالتحاق بالجامعات الأمريكية مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية المصرية، وذلك حتى يتسنى التعرف على المشكلات ووضع الحلول والمقترحات.

وفيما يلي نتعرف على واقع نظام القبول والالتحاق بالجامعات الحكومية المصرية وأهم مشكلاتها، وفقاً لأهداف الدراسة الحالية.

المحور الأول: واقع نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية

أ- شروط التقدم للقبول بالجامعات الحكومية المصرية:

يحكم منظومة القبول والتسجيل في الجامعات قانون رقم ٤٩ لعام ١٩٧٢ وقد عدل بعده قوانين منها قانون ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم الجامعات وتعديلاته ، وقد حدد القانون في مادة ٧٤ سياسات القبول للجامعات والمسئول عنها وهو المجلس الأعلى للجامعات حيث يحدد عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون في كل كلية أو معهد في العام الجامعي التالي من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادة المعادلة في نهاية كل عام جامعي بناء على اقتراح مجالس الجامعات ومع مراعاة الشروط المؤهلة للقبول بكل كلية، كما يحدد المجلس الأعلى للجامعات عدد الطلاب الذين يقبلون من غير أبناء جمهورية مصر العربية ويصدر بقبولهم قرار من وزير التعليم العالي، ويكون تحويلهم ونقل قيدهم بقرار منه، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد المقبولين أو المحولين في كل كلية على ١٠% من عدد الطلاب المقبولين من أبناء جمهورية مصر العربية.

وقد حددت مادة (٧٥) من اللائحه التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظم الجامعات؛ شروط قيد الطالب بالجامعة وهي:

- أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب الدرجات والنجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقاً لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات وبعد أخذ رأي مجالس الجامعات ومجالس الكليات.
- ويقبل كذلك في كليات التجارة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية التجارية وفي كليات الزراعة الحاصلون على شهادة الثانوية الزراعية وفي كليات الهندسة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية الصناعية وفي المعاهد العالية للتمريض الحاصلات على شهادة التمريض العام وفي كليات التربية والبنات الحاصلون على دبلوم المعلمين والمعلمات بنوعيه كما يجوز قبول الحاصلين على دبلومات المعاهد الفنية وما في مستواها في بعض الكليات وذلك كله وفقاً للنظام وبالشروط التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات بعد أخذ رأي مجالس الجامعات المعنية.

ب- معايير توزيع الطلاب على التخصصات الدراسية:

نتيجة للتشريعات الحاكمة للجامعات يعتمد القبول في أغلب الجامعات المصرية على المجموع الكلي الذي حصل عليه الطالب في هذا الامتحان، حيث يقوم الطلاب الذين اجتازوا هذا الامتحان بالتقدم للالتحاق بإحدى مؤسسات التعليم العالي، وذلك عن طريق مكتب التنسيق المركزي وهو المكتب الذي يقوم بتوزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالي بناءً على المعايير التالية (المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠٠٩):

- الحد الأقصى لعدد الطلاب المقرر قبولهم في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي
- ترتيب رغبات الطلاب المرشحين
- ترتيب المجاميع التي حصل عليها الطلاب الراغبين في القيد ببرامج التعليم العالي نفسها.

ويتولى مكتب التنسيق توزيع الطلاب على الجامعات، ويقدم الطالب رغباته المتعلقة بالجامعات والكليات والبرامج التي يرغب الالتحاق بها من خلال تطبيقات مكتب التنسيق على شبكة الإنترنت، ويقوم مكتب التنسيق بتوزيع الطالب في الجامعة والكلية والبرنامج بناء على مجموع الطالب والرغبات التي أعرب عنها، والحد الأدنى لمجموع القبول بالكليات والتخصصات.

١- يتم ترتيب الطلاب المتقدمين لمكتب التنسيق لتحديد من يقبل منهم بكليات ومعاهد الجامعات وتحديد الحد الأدنى للقبول بكل كلية أو معهد لكل نوع شهادة على حده في ضوء ما يلي:

(أ) أسبقية مجموع الدرجات الحاصل عليه الطلاب في شهاداتهم الناجحين فيها.

(ب) النجاح في اختبارات القدرات للكليات التي تشترط ذلك.

(ج) ترتيب رغبات الطلاب.

(د) الأعداد المقرر قبولها لكل نوع شهادة.

٢- يتم المفاضلة بين الطلاب المشتركين في الحد الأدنى لكليات الجامعات المصرية على أساس المواد المرجحة بحيث أنه في حالة التساوي في المجموع أو المجموع الاعتباري تكون الأسبقية للأعلى في مجموع درجات المواد المرجحة للقبول لكل كلية أو معهد وفقاً للمعمول به في الأعوام السابقة، وذلك بالنسبة لكل الشهادات المتقدمة لمكتب التنسيق (الثانوية العامة المصرية – الثانوية المعادلة الأجنبية والعربية – الشهادات الفنية – الثانوية الأزهرية).

١- يكون مجموع الدرجات في الثانوية العامة أو المجموع الاعتباري للدرجات في الشهادات المعادلة هو أساس المفاضلة بين الطلاب في القبول ، ووفقا لترتيب رغباتهم مع مراعاة الشروط الأخرى بكل كلية ومعهد.

٢- في حالة التساوي في المجموع أو المجموع الاعتباري تكون الأسبقية للأعلى في مجموع درجات المواد المرجحة للقبول بكل كلية أو معهد وهى:

- متوسط مجموع درجات اللغات الداخلة في التأهيل: في كليات الآداب والحقوق ودار العلوم والآثار والإعلام والألسن والسياحة والفنادق والفنون الجميلة (فنون) والتربية الفنية والتربية الموسيقية والتربية الرياضية ، وفى كليات التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية والبنات (آداب وتربية) وطفولة وتعليم أساسي الحلقة ابتدائية) والتربية وكليات الخدمة الاجتماعية وكليات التربية النوعية وشعبها ورياض الأطفال.
- متوسط مجموع درجات الرياضيات والفيزياء والكيمياء الداخلة في التأهيل: في كليات الهندسة والتخطيط العمراني والفنون الجميلة(عمارة) والحاسبات والمعلومات والعلوم رياضة.
- متوسط درجات مواد الأحياء والفيزياء والكيمياء الداخلة في التأهيل: في كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة والطب البيطري والعلاج الطبيعي والتمريض والعلوم.

ويتضح من سياسة القبول في الجامعات أن الأساس الذي يقوم عليه توزيع الطلاب على الأماكن المتاحة، لا يعمل على إتاحة التعليم العالي حسب رغبات وقدرات الطلاب ولا على انتقاء الجامعات للطلاب المناسبين للبرنامج الدراسي المتقدمين له؛ لأن عملية قبول الطلاب والمفاضلة بينهم تعتمد بشكل رئيسي على المجموع الذي حصل عليه الطالب في الثانوية العامة ، بعيداً عن قدرات ومؤهلات الطالب ورغباته للالتحاق بالبرنامج الأكاديمي المؤهل له، وتعتمد نسبة ضئيلة من مؤسسات التعليم العالي على معياري نتيجة الطالب في امتحان الثانوية العامة بالإضافة إلى اختبارات القبول التي تجريها المؤسسة.

وبناء على ما سبق يتضح وجود العديد من المشكلات والسلبيات بنظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية ومنها ما يلي:

- يعتمد نظام القبول بالتعليم العالي على درجات الطلاب في امتحانات قومية تُعقد على مرحلتين:

الشهادة الإعدادية، والشهادة الثانوية العامة.

- يلتزم نظام القبول بدخول جميع الناجحين في الثانوية العامة المكتظة بالطلاب إلى مؤسسات التعليم العالي، وتوزيعهم على التخصصات وفقاً لمجموع كل طالب، مع توقف الدولة عن توفير فرص عمل للخريجين بالقطاع الحكومي.
- لا يلتزم نظام القبول بالطاقة الاستيعابية لكل جامعة وخصوصاً في التخصصات النظرية.
- لا يراعي نظام القبول رغبات وميول وقدرات الطلاب؛
- احتكار بعض الكليات و التخصصات – كالتخصصات الطبية والهندسية – للطلاب المتفوقين في الثانوية العامة، وحرمان باقي التخصصات منهم والتي لا تقل أهمية وخطورة عنها كالحقوق والتربية مما يؤدى إلى انخفاض مستوى خريج تلك الكليات.
- لا تشترك الجامعة مع المجلس الأعلى للجامعات؛ في وضع معايير القبول الخاصة بها.
- تعتمد نسبة ضئيلة من مؤسسات التعليم العالي على معياري نتيجة الطالب في امتحان الثانوية العامة بالإضافة إلى اختبارات القبول التي تجريها المؤسسة.
- يفتقد نظام القبول إلى نظم الإرشاد والتوجيه بالمرحلة الثانوية.
- هناك مسارات محدودة أمام خريجي مدارس الثانوية الفنية بالجامعات الحكومية.
- في ظل مجانية القبول، وبالنظر إلى أن الإناث يملن إلى تحقيق نتائج أكاديمية أفضل من الذكور في المرحلة الإعدادية والثانوية، فمن المتوقع أن تكون معدلات قبول الإناث أكبر من معدلات الذكور.
- لا يسمح نظام القبول للطلاب الذين خرجوا إلى سوق العمل؛ بالعودة إلى التعليم الجامعي.
- رغم المساواة المطلقة في القبول بين النوعين؛ فإن معدلات مشاركة الخريجات في سوق العمل متدنية للغاية.
- يتمتع جميع الطلاب بمجانية القبول بالجامعات الحكومية بغض النظر عن قدراتهم المادية.
- معظم المقبولين بالجامعات الحكومية هم من الطلاب القادرين مادياً من الطبقة العليا والمتوسطة.
- معظم الجامعات الحكومية التي يتم توزيع الطلاب عليها غير مؤهلة للاعتماد الأكاديمي.
- معظم التخصصات التي يلتحق بها الطلاب غير مرتبطة بأنماط سوق العمل الحديث.

- لا يوجد ارتباط بين أعداد ونوعية الطلاب المقبولين بمختلف التخصصات، وبين احتياجات سوق العمل من الخريجين في مختلف التخصصات.
- يتحكم في نظم القبول سلطة مركزية تراعي المؤشرات الكمية على المؤشرات النوعية.

وبعد التعرف على واقع نظام القبول بالجامعات الحكومية المصرية ، نتعرف على نظم القبول بالجامعات الأمريكية للإفادة منها في تطوير نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية.

المحور الثاني: واقع نظم القبول بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية

يشير مفهوم "القبول الجامعي College admissions " في الولايات المتحدة الأمريكية إلى العملية الخاصة بالتقدم للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي للدراسة الجامعية في إحدى الكليات أو الجامعات الوطنية. (Mamlet & Vandevelde, 2011, p.109)

أولاً: معايير القبول بالتعليم العالي الأمريكي:

تتعدد معايير القبول بالتعليم العالي الأمريكي لانتقاء أفضل الطلاب المرجح نجاحهم في البرنامج الدراسي، ونعرضها كما يلي:

أ- اختبارات القبول المقننة Standardized admissions tests

اختبار الكفاءة الدراسية سات Scholastic Aptitude Test (SAT)، واختبار الكليات الأمريكية American College Testing (ACT) ، واختبارات التحصيل سات-٢ (SAT II) Achievement tests ربما تكون مطلوبة أو مقبولة لدراسة تخصصات خاصة. امتحانات الإلحاق المتقدم Advanced Placement (AP) أيضاً تدخل في الاعتبار عند منح ائتمان متقدم. (International Handbook of Universities, 2019, p. 6633)

وبالنسبة لاختبارات SAT فهي عبارة عن اختبار موحد يتضمن ٢٠ سؤال من نوع اختيار من متعدد؛ موضوعة من قبل مجلس الكلية لكل مادة على حدا، وعادة ما يتم اجتيازها لتحسين متطلبات الطالب للالتحاق بالكليات في الولايات المتحدة الأمريكية. كثير من الكليات تتطلب، توصية، أو اختبارات SAT للمواد؛ في عملية القبول، فبعض موظفي القبول يرون أنها مؤشرات جيدة للجدارة الأكاديمية أكثر من درجات المدرسة. ويرى البعض أن الكليات الانتقائية في القبول؛

تؤكد على تلك النوعية من الاختبارات، بخلاف الكليات العامة التي تضع وزناً أقل لتلك الاختبارات عند القبول. (Mamlet & Vandevelde, 2011)

وتتفق الآراء على أن معظم الكليات تقبل أياً من الاختبارين SAT أو ACT ، ولديها الصيغ لتحويل الدرجات إلى معايير قبول ، وبإمكانها تحويل درجات SAT إلى درجات ACT وبالعكس بسهولة نسبية. (Hernandez, 2009) فكلا الاختبارين متعادلان تقريباً ويميل إلى تحقيق نفس النتائج، وكل اختبار له نفس فرصة القبول من قبل الكليات دون تفضيل لأحدهما على الآخر. ويرى البعض أن امتحان الكفاءة الدراسية SAT أكثر تركيزاً على اختبار القدرة على التفكير بينما امتحان ACT يركز أكثر محتوى التحصيل. أيضاً فإن امتحان SAT يحتوى على قسم منفصل للمفردات ، بينما امتحان ACT يحتوى على قسم منفصل لعلم المنطق." Studypoint.com.) .2012)

اختبارات الإلحاق المتقدم Advanced placement tests

وهي اختبارات مقدمة من مجلس الكلية والتي تعقد للطلاب في شهر مايو، وتعتبر هذه الاختبارات تتويجاً لبرامج الإلحاق المتقدم لمدة عام. وتتضمن قسم اختيار من متعدد، وقسم للإجابات المفتوحة. وهي يمكن أن تساعد في عمليات التقييم. (Jay, January 20, 2012)

ب- التقدم من خلال (نموذج القبول المشترك) Common Application :

هو نموذج للتقدم الجامعي يمكن للمتقدمين استخدامه للالتحاق بأي جامعة من أكثر من ٨٠٠ جامعة وكلية عضو من ٥٠ ولاية امريكية، وكذلك كندا والصين و اليابان ، و كثير من الدول الأوروبية. ويتم إدارة نموذج التقدم المشترك من قبل موظفي رابطة غير ربحية ويتم حوكمتها من قبل ١٣ عضواً بمجلس تطوعي يتم انتقاؤهم من بين عمداء الجامعات ومستشارين جامعيين بالمدارس الثانوية. ومهمتها إتاحة عملية القبول للمتقدمين بشكل عادل ومنصف وباستخدام أدوات تقييم شخصية وموضوعية.

ج- المقابلات Interviews

يجب النظر إليها كمتطلب ربما تضر بفرص الطالب في القبول. يجب على الطالب أن يحاول الحصول على مقابلة ، حتى ولو كانت غير مطلوبة، من حيث أنها ربما تساعد في إبراز

سمات القوة والتي ربما لا تظهرها درجات المدرسة الثانوية. معرفة الكلية يمكن أن تكون عامل مساعد أثناء المقابلة، وعليه يمكن للمتقدم أن يقول شيئاً ما محدداً عن الكلية أو الأستاذ الذي يدرس هناك أو المادة أو فرص التدريب، حيث أنها تظهر صدق اهتمامه. (Marc Silver, August 16, 2010)

يمكن للطالب التحدث عن اهتماماته بشكل عام ، وتتمثل أهميتها في إظهار الولع الثقافي والرغبة الصادقة في التعلم مع عمق الاستثارة، وإظهار "النضج الاجتماعي" بشكل مرهف، والتعاطف مع الآخرين وعدم الأنانية، والاهتمام بقضايا أكبر من الطموحات المهنية الشخصية. يجب أن يكون لدى المتقدم اعتقاد؛ لا يتمثل فيما يمكن أن تقدمه له الكلية، ولكن ما يمكن أن يقدمه الطالب للكلية، ويجب عليه أن يتجنب طرح أسئلة عن حقائق الإجابات الأفضل بشكل مختلف، وإظهار الانفتاح على الأفكار جديدة والقدرة على العمل التعاوني مع الآخرين. (Theo Emery, September 25, 2009)

د- المقالات Essays:

بعض نماذج القبول لكي تُستكمل؛ ربما تطلب مقال أو أكثر، بينما البعض الآخر تجعل المقالات اختيارية أو تكميلية. أحد المنافع الأساسية للمقال يتمثل في قدرته على التمييز بشكل كبير بين الطلاب الذين لديهم درجات امتياز أو قريبة من الامتياز في الاختبار. موضوعات المقال تتراوح ما بين قضية (محددة جداً) إلى قضية (مفتوحة). يتطلب النموذج المشترك مقالات قبول عامة، بالإضافة إلى أي مقالات تكميلية للقبول تتطلبها المؤسسات الأعضاء في النموذج المشترك. يقدم النموذج المشترك للطلاب ستة مقالات قبول لاختيار أي منها. وجميع المقالات يجب أن تكون موجهة للحصول على "فكرة عظيمة" بحث شخصي يظل في الذاكرة بعد قراءة الحزمة بأكملها. (Robert, February 9, 2016)

كثير من الطلاب يعتقدون أن الهدف هو الكتابة عن شيء ما يثير إعجاب موظفي القبول. وهذا حقيقي من جانب؛ ولكن ما يثير إعجاب موظف القبول هو المقال الذي يعكس شيئا ما إيجابي عن المتقدم، بما يسمح للجنة بالحصول على معرفة شخصية الطالب من خلال هذه الوريقات. المقال هو فرصة لتوفير وجهة نظر مختلفة عن الطالب ، أو سبب يجعله مقبولاً . يجب أن يكون

المقال مختصراً وصريحا بدون تزويقات ، ومترابط وليس مملاً، دقيقاً ويمكن تصديقه. يجب أن يعكس المقال الذكاء والسماحة الفردية. ويجب أن تتجنب اللغة المستهجنة، والغرور، والاختصارات، والمناشدات العاطفية الزائدة، والألفاظ النابية، أو الأدبية كاستخدام الشعر في النموذج. ويقترح البعض أن المقالات يجب أن تؤكد على سمات الشخصية وتعرض النضج الفكري، والوعي الاجتماعي، والاهتمام بالمجتمع، والتسامح، والشمولية. (Tamar , December 31, 2009)

هـ- توصيات المعلمين Teacher recommendations:

كثير من الكليات تبحث عن توصيات المعلمين، عادة من معلمي الصف الحادي عشر أو الثاني عشر الثانوي للمقررات الأساسية الذين يعرفون الطالب بشكل جيد. توصيات الأخصائي الاجتماعي تكون أيضاً مطلوبة. بعض الكليات تطلب خطابات توصية من العائلة عن نجلهم. (Kathleen, January 9, 2009)

و- اعتبارات أخرى Other considerations

يجب على المتقدمين مراعاة المواعيد النهائية، فإنفاق الوقت في البحث عن الجامعة، وأن لا يحصر اهتمامه في القبول بكلية واحدة أو اثنتين، وأن يتبع الإرشادات بدقة، ويتأكد من الضغط على زر "إرسال" قبل نهاية الموعد. هناك اتفاق على وجوب البحث عن الكلية في وقت مبكر دون تأخير. يجب أن تبدأ عملية القبول من الصف الحادي عشر، وصيف ما قبل الثاني عشر، فالطلاب الذين بدأوا العملية في وقت مبكر من المرجح أن يكسبوا خطابات قبول أكثر. ميزة أخرى للبدء بشكل مبكر هي إمكانية تصويب أخطاء نموذج القبول. يقترح المستشارون أنه يجب إرسال البريد الإلكتروني للشخص المحدد في مكتب القبول، وليس إلى عنوان بريد عمومي. يجب أن يحرص المتقدمون عند إرسال ورقة النموذج أن يكون خطهم واضحاً وخاصة عناوين البريد الإلكتروني، ويجب تفسير أي أخطاء أو تغيرات في النموذج، كما يجب أن يساعد نموذج القبول على خلق صورة فريدة لوضع الطالب. (Nancy; Don; Jolyn and George, July 20, 2011)

ثانياً: سياسات التقدم التي توفرها الجامعات الأمريكية

تتنوع سياسات التقدم أمام الطلاب الراغبين في التقدم للجامعات الأمريكية كما يلي:

- **القرار المبكر Early Decision (ED)** وهو سياسة شائعة تستخدم في القبول بالجامعات

الأمريكية للطلاب الجدد. وتستخدم للإشارة إلى الجامعة أو الكلية التي يعتبرها المرشح على قائمة اختياراته. وعادة ما يتقدم إليها وهو ما زال يدرس في الفصل الثاني عشر الثانوي خلال شهر نوفمبر/ تشرين، وللطالب حق التسجيل في كلية واحدة فقط. (Bigfuture Collegeboard, 2020)

- **الإجراء المبكر Early Action (EA):** وهو نوع من عملية القبول المبكر توفرها بعض المؤسسات الجامعية الأمريكية، وتتطلب من الطلاب أن يستوفوا نموذج القبول خلال شهر أكتوبر أو أوائل نوفمبر في السنة النهائية من التعليم الثانوي بدلاً عن الأول من يناير. ويتم إخطار الطلاب بقرار الجامعة أو الكلية في أوائل يناير بدلا من منتصف شهر مارس أو أول مايو. فهي تشبه سياسة القرار المبكر (ED) إلا أنها غير ملزمة، ويتم تقديمها من خلال عدد قليل من الكليات وعادة ما يتم تقديمها مع سياسة القرار المبكر (ED). (Sarah, July 7, 2012)

فسياسة القبول المبكر (ED) تمثل تعهد مسبق بالتسجيل، وإذا ما تم قبول الطالب فعلى المتقدم سحب جميع استمارات التقدم الأخرى والتسجيل في تلك المؤسسة. وعليه لا يسمح للمتقدمين بالتقدم لأكثر من جامعة في نفس الوقت باستخدام سياسة القبول المبكر. سياسة الإجراء المبكر (EA) يمكن أن تكون الاختيار الأفضل لأولئك الطلاب المعروف عنهم تفضيلهم كلية بعينها حيث يتاح للطالب معرفة نتيجة القبول بشكل عاجل، ويسمح للطالب بمقارنة عروض المعونة المالية المقدمة من قبل مختلف الكليات بدرجات متفاوتة.(Sarah, July 7, 2012)

بعض الكليات تسجل أكثر من نصف الملتحقين بها من الطلاب المستجدين من خلال مسار القرار المبكر (ED) ، وايضاً الطلاب ربما يجدون تلك العملية (ED) جذابة في التقدم للكليات التي لديها أعلى معدل قبول لخطط القرار المبكر (ED) على سبيل المثال الجامعة الأمريكية قبلت أكثر من ٨٠% من خلال مسار القرار المبكر (ED) في عام ٢٠١٨/٢٠١٩ لفصول العام الأكاديمي ٢٠٢٢ . معظم الكليات التي توفر سياسة القبول المبكر لديها نسبة عالية من مسار القرار المبكر (ED) مقارنة بمسار القرار الاعتيادي (RD). وحيث أصبحت عمليات القبول الجامعي أكثر تنافسية، فقد استخدم الطلاب خطط التقدم المبكر حيث يتصورون إن مزاياها تفوق عيوب التقدم الاعتيادي (RD). لأن قرار القبول التفضيلي في القرار المبكر يكون ملزماً ما لم

تكن هناك ظروف استثنائية (مثل عدم كفاية المساعدات المالية). (Boston College, January 24, 2019)

الميزة الرئيسية للتقدم المبكر هو إعطاء المتقدم المقبول تأكيداً مبكراً في عملية القبول الجامعي مع قرار عادة ما يتم إصداره في ديسمبر من السنة الأخيرة في الثانوي، مما يلغي الحاجة للتقدم إلى أكثر من كلية خلال جولة القبول الاعتيادي. التقدم المبكر ربما لا يكون الاستراتيجية الأفضل للطلاب الذين يحتاجون لمزيد من الأشهر القليلة في عامهم الأخير بالثانوية لتوثيق مزيد من الأدلة عن إنجازاتهم (فصول أكثر تطلباً، درجات أعلى، درجات اختبار معياري أعلى، وكثير من الأنشطة اللا صفية) لجعل استمارة القبول أكثر قوة من خلال التأخير، أو الطالب الذي يحتاج وقتاً أطول لزيارة الجامعات. فهي سياسة تناسب الطلاب الذين تم إعدادهم بشكل جيد ، والطلاب الفائقين. (Boston College, January 24, 2019)

- سياسة القبول العادي (الدوري) Regular Admission

وهذا النوع من سياسات القبول هو الاكثر شيوعا لقبول الطلاب فى الكليات أو الجامعات فى الموعد المحدد لذلك (عادة ما يكون فى وقت ما فى شهر يناير أو فبراير)، ويعتبر القبول العادي هو الاختيار الأفضل للطلاب الذين يكونون غير متأكدين من اختيار بعينه. أحد الميزات للقبول العادي تتمثل أنها يمكنها مساعدة الطلاب الذين حسنوا درجاتهم بشكل جوهري في خريف عامهم الأخير بالثانوية، حيث إن القرارات لا تصدر حتى مارس من نفس العام. فالطلاب ربما يقدمون تحديثات مثل الدرجات أو إنجازات كبيرة. علاوة على ذلك فهي تقدم للطلاب وقتاً أطول لاتخاذ قرارهم حول الكلية تحت ضغوط أقل من سياسة القرار المبكر. .(Kim, September 13, 2010)

- سياسة القبول الدارج Rolling admissions

بعض الكليات تقدم هذا النوع من القبول، وعادة ما يستخدم من قبل الكليات ذات الأعداد الضخمة من المتقدمين، وهو ما يعني أن الكليات تستقبل بشكل مستمر نماذج قبول وتصنع قرارات بشأنها، وعادة ما يكون خلال أربعة أو ستة أسابيع بعد استيفاء النموذج. وهي تسمح للطلاب المتوقع قبولهم Prospective students للتقدم في أي وقت بين الخريف والربيع، وأن يستلموا النتيجة بعد بضع أسابيع. وتتمثل إحدى الفوائد في أن الطالب إذا تم قبوله مبكراً في العام الدراسي،

فهناك درجة أقل من القلق بشأن القبول خلال باقي العام. والكليات التي تأخذ بسياسة القبول الدارج تكون ذات فائدة أيضاً للطلاب الذين يتم رفضهم من قبل جميع الكليات التي تقدموا إليها بنظام القبول الدوري العادي. ولا يزالون يأملون في التسجيل دون انتظار سنة فارغة gap year . ويشير البعض إلى أن القبول الدارج يعد السمة البارزة للكليات غير التنافسية. (Diana, Esther, Craig and Kristen , November 16, 2011).

- سياسة القبول المبكر:

تُقدِّم حوالي ٤٥٠ كلية خططًا للقبول المبكر Early admission. بموجب هذه الخطط ، يمكن للطلاب التقدم إلى الكليات مبكرًا، قبل الموعد النهائي المعتاد بوقت طويل، والحصول على قرار مبكر Early decision. بعض الطلاب الذين يتقدمون بموجب هذه الخطط لديهم فرصة أفضل للدخول مما كانوا عليه خلال عملية القبول الاعتيادية Regular admission. تستفيد الكليات من الخطط أيضًا لأنها تجعل الطلاب الذين يرغبون حقًا في الالتحاق بتلك الكلية يلتزموا مبكرًا. ولكن كيف يقرر الطالب إذا ما كان التقدم المبكر هو الأفضل له؟ يمكن للتقدم المبكر أن يكون فكرة جيدة إذا كان الطالب متأكداً بخصوص الكلية التي يطمح إليها. وهذا يعني أن الطالب قد فحص برنامج الكلية، وقام بزيارتها؛ إن أمكن. (Bigfuture Collegeboard, 2020)

وعلى الطالب أن يفكر بتروى في الالتحاق المبكر في الأحوال التالية:

- إذا أراد الطالب مقارنة؛ نظم القبول، والمعونة المالية المقدمة؛ ما بين كليات متعددة.
- إذا كان الطالب سيستفيد من إتاحة سنة أخرى؛ من العمل في المدرسة الثانوية؛ لاستعراض الكليات.(Bigfuture Collegeboard, 2020)

*** خيارات القبول المبكر Early admission**

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من خطط القبول المبكر Early admission plans. تتطلب جميع الخطط الثلاثة عادةً التقديم في أكتوبر أو نوفمبر. تمنحك جميع الخطط قرارًا مبكرًا ؛ ستعرف في ديسمبر أو يناير إذا تم قبولك. تختلف الأجزاء الأخرى من الخطط حسب الكلية، لذلك على الطالب أن يتحدَّث مع مستشار أو معلم في وقت مبكر للتأكد من فهم القواعد. وهذه بعض التفاصيل حول كل خيار(Bigfuture Collegeboard, 2020).

*** خطط القرار المبكر Early decision plans:**

– يمكنك التقدم إلى كلية واحدة فقط للقرار المبكر.

– إذا قبلتك الكلية وقدمت لك مساعدة مالية كافية، يتوجب عليك أن تذهب إلى تلك الكلية. وهذا هو سبب الإشارة إلى هذه الخطط بأنها "ملزمة".

– بعض الكليات لديها موعدان نهائيان، تسمى الموعد النهائي للقرار المبكر الأول، والموعد النهائي للقرار المبكر الثاني. كلاهما يعمل بنفس الطريقة، لكن الموعد النهائي الثاني يمنحك المزيد من الوقت لتحديد ما إذا كنت ستتقدم مبكرًا.

– على الرغم من أنه يمكنك التقدم إلى كليات إضافية من خلال عملية القبول الاعتيادية، يجب عليك سحب جميع الطلبات الأخرى إذا كنت مقبولاً في هذه الكلية. ,Bigfuture Collegeboard) 2020)

*** خطط الإجراء المبكر :Early action plans**

– يمكن للطالب التقدم إلى أكثر من كلية إجراء مبكر.

– إذا ما قُبل الطالب يمكنه أن يكمل الإجراءات، أو ينتظر حتى الربيع ليقرر.

– يمكن للطالب أيضاً صرف النظر عن العرض.(Bigfuture Collegeboard, 2020)

*** خطط إجراء مبكر باختيار واحد :Single-choice early action plans**

– يمكن للطالب التقدم مبكراً لكلية واحدة فقط. وإلا ، فإن هذه الخطط تعمل بنفس طريقة خطط الإجراء المبكر.

– لا يزال بإمكان الطالب التقدم إلى كليات أخرى من خلال عملية القبول الاعتيادية.

– لا يتوجب علي الطالب إعطاء الإجابة النهائية لكلية النموذج المبكر حتى الربيع. Bigfuture) Collegeboard, 2020)

ثالثاً: معايير التقييم والمفاضلة بين الطلاب المحتملين:

الالتحاق بالتعليم العالي ليس من الحقوق المدنية التي يكفلها الدستور، لذلك ، فقرارات القبول تضطلع بها المؤسسة وكليتها على أساس (كل حالة على حدا) عقب استلام إيصال إكمال نماذج القبول المقدمة من قبل الطلاب المحتملين. ربما تفرض المؤسسات الفردية متطلبات إضافية

مثل دراسات ثانوية محددة، ومستوى دراسي، ودرجات محددة أو مجموع تراكمي، تصنيف فصل التخرج، ودرجات الامتحان المعياري، التوصيات، اختبارات الدخول، بطاقات الهوية، أو بطاقة الاعتماد، المقابلات، وتقييمات الاعتمادية الأجنبية (عند الاقتضاء). ربما تتوقع المؤسسات أيضاً وجود أدلة من الدراسات الثانوية اللامعيارية، مثل دورات وامتحانات الإلحاق المتقدم (AP)، ودبلومة البكالوريا الدولية، أو أي متطلبات أخرى. (International Handbook of Universities 2019, p. 6633).

تفضل الكليات قبول أولئك الطلاب الذين يبرهنون من خلال تصرفاتهم بقدرتهم على أن يروا ويتصلوا بعالم متصوَّر؛ بشكل أكبر مما هم عليه.(Mamlet & Vandevelde, 2011) بعض الجامعات، وخاصة الجامعات العامة، سوف تستخدم معايير قبول رسمية في مجالات معينة للقبول. على سبيل المثال، ربما يُكلفون من قبل النظام الأساسي بقبول عدد يمثل حد أدنى من طلاب الولاية، أو ليضمنوا قبول نسبة ٦% من بين الطلاب المتفوقين بالمدارس الثانوي. أو ضمان قبول الطلبة الممتازين. كثير من عمليات القبول تتم على قاعدة الأحكام الموضوعية فيما يتعلق بمناسبة الطالب للمؤسسة. (Mamlet & Vandevelde, 2011)

تتضمن المعايير المستخدمة في القبول: درجات الامتحان المعياري (عموماً SAT أو ACT)، كورسات السنة التحضيرية، وتصنيف الفصول، ودرجة الأنشطة اللاصفية، وإمكانية القيادة.(Kim, November 15, 2010)

ويمكن استخدام مزيج من هذه المعايير لاستخلاص الدليل الأكاديمي للقبول. (Mamlet & Vandevelde, 2011) تعتمد كثير من الجامعات أيضاً على المقالات الشخصية للمتقدم، وخطابات التوصية من المعلمين والمرشدين. وتضع المؤسسات أوزان مختلفة لهذه المعايير. هناك معايير تكون خارجة عن إرادة الطالب مثل حاجة الجامعة في سنة معينة إلى التنوع الاجتماعي، أو القبول على أساس القرابة العائلية لخريجي المؤسسة legacy applicants وهو نظام مطبق على نطاق واسع في الجامعات البحثية وكليات الفنون الحرة بالولايات المتحدة الأمريكية. (Mary, February 7, 2012) بعض الكليات تستقدم خبراء إحصائيين كمستشاري تسجيل، لمساعدتها على التنبؤ بالتسجيل من خلال تطوير نماذج كمبيوترية لاختيار المتقدمين بطريقة تعظم نسب القبول

والعائد. (Kim, November 15, 2010)

تستخدم نظم القبول نوعين من التقييم للمفاضلة بين الطلاب المتأهلين، وهي: التقييم الأكاديمي، والتقييم الشخصي.

- **التقييم الأكاديمي: Academic Evaluation**

- **درجات المدرسة الثانوية**

من المرجح أن تكون درجات المدرسة الثانوية العامل الأكثر أهمية في الفوز بالقبول. (Mary, February 7, 2012) إذا كان الطالب يتقدم وفقاً لسياسة القبول الاعتيادي، فإن حصول الطالب على درجات عالية له أهمية خاصة. (Peter, June 9, 2010). الجامعات العامة تكون أكثر احتمالية لتقييم المتقدمين على أساس ترتيب الصفوف، ودرجات الامتحان، بينما الجامعات الخاصة تميل إلى أن تكون أكثر (شمولية) وتأخذ في اعتبارها مقاييس أخرى (Daniel de Vise, February 8, 2012)

مجموع الثانوية العليا المطلوب يعتمد على معايير وسياسات كل مؤسسة على حدة، يتوقع عادة أن يكون الطلاب قد أكملوا التحضير الأكاديمي أو دبلومة المدرسة العليا الشرفية، أو البكالوريا الدولية.(International Handbook of Universities 2019. p.6633).

- **درجات اختبارات سات وأكت SAT and ACT scores :**

يتم أخذها في الاعتبار بالتزامن مع السجل الأكاديمي، و لكن أهميتها تتنوع من جامعة إلى أخرى، فبعض الجامعات تعتبر الامتحان اختياري Test-optional حيث لا يتعين على المتقدمين تقديم الدرجات. بعض الجامعات تفصح عن المعلومات على نطاق الدرجات من قوائم مرشحهم، وكذلك قوائم الطلاب المقبولين، لجعل المتقدمين على وعي بملفهم الطلابي Student profile. (Peter, June 9, 2010)

٢- التقييم الشخصيPersonal evaluation

- **المهارات الخاصة**Particular skills

بعض الكليات تكون أكثر احتمالاً لقبول الطلاب من ذوي المهارات المطلوبة ، مثل، الكتابة، والحوار، وإدارة المسرح ، والموسيقى و القيادة. (Dunbar, 2007, p. 155)

- **المبادرة الشخصية: Personal initiative**

القبول الشخصي يبدو إيجابي في الالتحاق؛ فالطلاب الذين يديرون بالفعل عروضهم بطريقتهم الخاصة، ويملأون استمارة القبول الخاصة بهم، ويعدون مواعيد المقابلات الخاصة، ويتواصلون مع موظفي القبول على حسابهم الإلكتروني، هؤلاء الطلاب يحصلون على نقاط زائدة لأنهم يديرون شئون حياتهم .(Mamlet & Vandevelde, 2011, p. 42)

- **إثبات الاهتمام Demonstrated interest**

يمكن أن يكون أهم عامل في بعض الحالات، أحياناً "العامل الحاسم" حيث الكلية ربما تكون أكثر احتمالاً لقول نعم لطالب من المرجح أن يسجل فيها. وعليه فالجامعات يجب أن تكون على دراية بالمدارس التي ستتقدم إليها، وتفصيل كل استمارة التحاق Application وفقاً لذلك. (Stacey, et al., October 12, 211)

زيارة الكلية (بما في ذلك الزيارة المفاجأة)، المقابلات، حضور الكلية أيام الدراسة، التعليقات على المقالة، الاتصال بأعضاء هيئة التدريس بالكلية، طول الوقت الذي يقضيه على موقع الكلية على الإنترنت، إرسال واستقبال رسائل البريد الإلكتروني، والمؤشرات الأخرى ذات الأهمية، يمكن أن تكون عاملاً لكثير من الكليات التي تهتم بعوائدها، ونسبة الطلاب الذين يقبلون عرضاً بالالتحاق. (Kathleen, January 9, 2009, *The Daily Beast*)

- **المشاركة النشطة:Active participation**

الطلاب الذين لديهم مهارات خاصة مثل المصارعة يمنحون معاملة تفضيلية. يشير أحد التقارير أن الكليات تبحث عن الطلاب الذين سيكونون مشاركين بنشاط في الحرم الجامعي ولا يقتصرون على نشاط المذاكرة فقط بشكل يومي. ونتيجة لذلك فهم يبحثون عن التوصيات من المعلمين التي تشير إلى المشاركة النشطة(Dunbar, 2007, Gotham Books, p. 56)

- **القدرة على الدفع:Ability to pay**

بالإضافة إلى قبول عدد محدد من الطلاب، فإن عملية القبول صممت لتحقيق كمية محددة من الإيرادات. وهذا ناتج عن الأخذ في الاعتبار ليس فقط السمات الأكاديمية للطالب، و لكن أيضاً احتياجاتهم المالية واستجاباتهم المتوقعة للدوافع المالية. فبينما هناك اتفاق عام على أن فرص القبول

تكون مرتفعة لأولئك الطلاب الذين لديهم استعداد لدفع السعر الكامل، هناك مؤشرات أن هذا أمر منتشر بشكل كبير، منها عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع التكاليف الجامعية، وبخاصة لدى تلك الجامعات التي ليس لديها أموال وقفية كبيرة (Tamar, September 21, 2011, *The New York Times*)

وعلى العكس من ذلك فإن عدداً من جامعات النخبة تمارس سياسة القبول الأعمى Need-Blind Admission، وهي سياسة قبول تتبعها الكليات أو الجامعات بحيث لا تأخذ فى الاعتبار؛ عند القبول؛ الاحتياجات المادية للطالب. وهذا يعني أن قدرة الطلاب على الدفع ليست هي العامل الأهم في عملية القبول. تطبق جميع جامعات رابطة اللبلاب Ivy League universities الثمانية والتي تعتبر من أكبر وأقدم الجامعات الأمريكية تطبق سياسة القبول الأعمى need-blind للطلاب المحليين، أما جامعة هارفارد وجامعة ييل وجامعة برنستون تطبق نفس السياسة للطلاب الدوليين كذلك. في بعض الجامعات ، يتم قبول الطلاب الذين يدفعون كامل التكاليف full-pay students وإن كانوا أقل في درجات الثانوية العليا، وأحياناً أقل في درجات الامتحان الموحد من زملائهم من الطلاب المقبولين في المتوسط (Eyder, September 21, 2011, NPR).

وتتنوع التقارير عما إذا كان العوز المالي للمتقدمين له تأثيرات على فرص القبول، فالمتقدمون الذين لديهم شهادات أكاديمية قوية أو مواهب هم الأكثر احتمالاً للحصول على معونة مالية، ولكن ذلك يعتمد على "لائحة القبول" بالجامعة (Stacey, November 23, 2011, *US News*).

القبول والرفض وقائمة الانتظار:

تستخدم الجامعات قوائم الانتظار تحسباً لعدم اكتمال العدد المطلوب، فالغموض وعدم التأكد حول عدد الطلاب المقبولين الذين سيلتحقون بالفعل، ولاجتذاب المتقدمين من قائمة الانتظار عندما تفتح الأماكن الشاغرة. علاوة على ذلك فإن قوائم الانتظار تسمح للجامعات بإرسال خطابات قبول للطلاب الذين من المرجح تفضيلهم لانتقائية الجامعات المصنفة أكاديمياً. (Valerie, April 4, 2012)

- **إخطارات Notifications**

الإخطار بقرار الجامعة إما أن يكون بالموافقة أو المنع (الرفض) ، أو قائمة الانتظار، أو التأجيل. ويمكن للجامعة فسخ القبول إذا تبين أن الطالب غير صادق في بيانات استمارة القبول. ويتصرفون بطريقة لا تتماهى مع قيم الجامعة، أو لا يراعون التحذيرات من ضعف الأداء الأكاديمي، (Nick, May 15, 2019)

يمكن أيضا منح الطلبة المقبولين المساعدات المالية ويتم إخطارهم بشأنها في نفس الوقت تقريبا. (Victor, January 25, 2013)

خطابات الرفض من أغلبية الجامعات والكليات سوف تذكر أنه لا مجال لعملية الاستئناف، ولكن كثير من المدارس، وخاصة الجامعات الحكومية مثل جامعة كاليفورنيا University of California لديها عملية مناشدة رسمية من المتقدمين؛ وهي عملية تتطلب معلومات " جديدة ومقنعة" من المتقدم (WestVirginiaUniversity. 2020)

- **اعتبارات قائمة الانتظار Wait list considerations:**

حوالي نصف الجامعات تستخدم قائمة الانتظار، وبوجه خاص تلك الجامعات التي تقبل أقل من نصف العدد الكلي للمتقدمين. (Lynn, October 19, 2011) تستخدم الجامعات قائمة الانتظار Wait list كأداة لإدارة التسجيل ، لأنها غير متأكدة من عدد الذين سيسجلون بالفعل من بين المتقدمين الأصليين. (Andrew, May 5, 2011)

ولكن إجراءات التنفيذ المحددة تختلف من جامعة إلى أخرى. بعض الجامعات تضع عدداً كبيراً على قائمة الانتظار (بالنسبة إلى حجم تسجيل الفصل). (University of Pennsylvania, Mar, 8, 2019)

يمكن للجامعات أيضاً استخدام قائمة الانتظار كأداة لإدارة العائد، هذه الاستراتيجية تتضمن قبول عدد قليل من المتقدمين في موسم القبول الطبيعي regular admissions season لتظهر كجامعة عالية الانتقائية، ثم فيما بعد تقبل المزيد من المتقدمين على قائمة الانتظار، أو تضع بشكل متعمد الطلاب الأكثر تأهيلاً ممن يرجح قبولهم وتسجيلهم فيما بعد. (Valerie, April 4, 2012, *Washington Post*)

ولأن استخدام قائمة الانتظار متنوع من جامعة إلى أخرى و من عام إلى عام، فهناك تقلبات عالية في عدد المقبولين من قائمة الانتظار وانخفاض القدرة على التنبؤ بفرصة القبول من مسار قائمة الانتظار. فالطلاب الذين تم وضعهم على قائمة الانتظار يمكنهم "تفعيل قائمة الانتظار" من خلال البقاء على اتصال مع مكتب القبول للتأكد من أن مكتب القبول يعرف أن الطالب سوف يحضر إذا ما تم قبوله .(Lynn, April 9, 2010)

أو من الممكن أخذ خطوات مثل الحصول على دورات جديدة ، أو زيارة الجامعة أو إرسال خطاب من ورقة واحدة أو فيديو من ٦٠ ثانية واصفاً رغبته القوية للالتحاق والمبررات. ويقترح أحد عمداء القبول أن لا ينظر الطلاب إلى قائمة الانتظار باعتبارها "رفض مهذب" ولكن باعتبارها فرصة محتملة (Jacques, April 13, 2010).

يتضح مما سبق ما يتمتع به نظام القبول والالتحاق بالولايات المتحدة الأمريكية من كفاءة وعدالة وفعالية، وهو ما انعكس على جودة العملية التعليمية بالجامعات الأمريكية وصدارتها في التصنيف الدولي، وأيضاً الاستفادة من الخريجين بشكل عام، والمتفوقين بشكل خاص؛ في كافة قطاعات سوق العمل داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الثالث: مقارنة نظم القبول بكل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية:

أوجه التشابه:

- تتشابه نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية مع نظم القبول بالجامعات الأمريكية في اشتراطها حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة /العليا، أو ما يعادلها من شهادات.
- تتشابه نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية مع نظم القبول بالجامعات الأمريكية في توفير تطبيقات لطلبات القبول على شبكة الإنترنت، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم استخدام تطبيق (طلب القبول الموحد)، بينما يتم استخدام موقع مكتب التنسيق الموحد في مصر لملء نماذج القبول ورغبات الطلاب.
- تتشابه نظم القبول ببعض الجامعات الحكومية المصرية مع بعض الجامعات الأمريكية في إشتراط دخول امتحان قدرات بالإضافة إلى نتائج امتحانات الثانوية العامة، وذلك في بعض

التخصصات، ويتوقف قبول الطالب في هذا التخصص على أدائه ونتائجه في امتحان القدرات.

أوجه الاختلاف:

- تُترك الحرية للجامعات الأمريكية في وضع شروط ومتطلبات القبول الخاصة بكل منها على حدا، و من بينها وضع الحد الادنى للقبول على مستوى كل جامعة. أما في مصر فيتم تحديد الحد الأدنى للقبول بالجامعات على المستوى القومي.
- تهتم نظم القبول بالولايات المتحدة الأمريكية عند قبول طلابها برغباتهم وميولهم نحو التخصص الذي يرغبون في دراسته. ولا تكتفي بدرجات الطالب في شهادة الثانوية العامة كمعيار وحيد للالتحاق بتخصص معين. بينما تركز نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية على الحد الأدنى للقبول والذي تقرره الوزارة كمعيار أساسي للقبول والمفاضلة بين الطلاب.
- تستخدم نظم القبول بالجامعات الأمريكية مجموعة من المتطلبات الإضافية للتقييم و المفاضلة بين الطلاب وتتضمن المعايير المستخدمة تقييمات أكاديمية وتقييمات شخصية.
- توفر سياسات القبول بالجامعات الأمريكية مجموعة متنوعة من سياسات الالتحاق، ومنها سياسة الالتحاق المبكر، وسياسة الإجراء المبكر، بالإضافة على سياسة القبول في المواعيد الدورية العادية، وسياسة القبول الدارج.
- تعتمد نظم القبول بمصر على الإدارة المركزية وتتمثل في المجلس الأعلى للجامعات، بينما تتمتع إدارة القبول بالولايات المتحدة الأمريكية باللامركزية واستقلالية كل جامعة بقرارها.
- تتحمل الدولة في مصر أعباء تعليم الطالب كاملة، بينما يشارك الطلاب وأولياء أمورهم في تكلفة تعليمهم بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية.
- يتم قبول معظم الطلاب في مصر في التخصصات النظرية (٧٥%) مما يزيد من معدلات البطالة بين الخريجين، بخلاف القبول بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية والذي يرتبط بسوق العمل.

- آليات الإفادة من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير نظم القبول والالتحاق بالجامعات الحكومية المصرية:

أ) إدارة القبول:

- مراجعة التوجه الراهن لمركزية اتخاذ القرار الأكاديمى والدور المتزايد للمجلس الأعلى للجامعات.
- أن يقتصر دور المجلس الأعلى للجامعات على التوجيه والإرشاد، وأن تستقل كل جامعة بوضع سياسات القبول الخاصة بها، وصنع قرارها في قبول الطالب أو رفضه.
- توفير قاعدة بيانات لكل من الطلاب، ومدارس التعليم الثانوي، ومؤسسات التعليم العالي، وسوق العمل، تساعد في جودة التوفيق بين الطالب والتخصص الذي يرغب الالتحاق به، وفرص العمل بعد التخرج.
- تطوير موقع مكتب التنسيق على شبكة الإنترنت والأخذ بنموذج القبول الشامل والمتضمن للتقييم الأكاديمي والتقييم الشخصي.

ب) الفاحصون لطلبات القبول:

- أن يشارك الأكاديميون بخبراتهم مع القيادات الإدارية؛ في عملية تقييم طلبات المرشحين، وصنع قرار القبول.
- تدريب مسئولي القبول على أساليب القبول الحديثة والمستخدمة حول العالم.

ج) تخطيط القبول:

- توفير أكثر من فرصة للتقدم خلال السنة الواحدة للالتحاق بالتعليم العالي في بعض المؤسسات؛ بالإضافة إلى سياسة القبول في المواعيد العادية، ومنها سياسة الالتحاق المبكر، وتمثل تعهد مسبق بالتسجيل، ويلتزم الطالب في حال قبوله بالتسجيل في تلك المؤسسة وحدها. وسياسة القبول الدارج حيث تستقبل الجامعات بشكل مستمر نماذج قبول وتصنع قرارات بشأنها، ويستفيد منها الطلاب الذين تم رفضهم من قبل جميع الكليات التي تقدموا إليها بنظام القبول العادي.

د) شروط الالتحاق:

- استخدام نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية لمجموعة من الاختبارات الاختيارية للتقييم والمفاضلة بين الطلاب بالإضافة إلى امتحان إتمام المرحلة الثانوية، ومنها: امتحانات عامة مثل امتحانات سات SAT والتي تختبر قدرة الطالب على التفكير بغض النظر عن المجال التخصصي، وامتحان ACT والذي يختبر المستوى التحصيلي للطالب، وأيضاً امتحانات تحضيرية أثناء الدراسة الثانوية، ووضع وزن اعتباري لكل امتحان.
- أن تحرص إدارة القبول بالجامعات الحكومية المصرية على انتقاء طلابها بعناية، باستخدام اختبارات قبول خاصة ببعض التخصصات مثل الطب والقانون.
- أن يؤخذ في الاعتبار درجات الطالب في المواد المؤهلة للتخصص.

هـ) معايير الانتقاء والتفضيل:

- استخدام نظم القبول بالجامعات الحكومية لمجموعة من المعايير الإضافية مثل: تصنيف الفصول، ودرجة الأنشطة اللاصفية، والمقالات الشخصية للمتقدم، وخطابات التوصية من المعلمين والاستشاريين.
- استخدام نظم القبول بالجامعات الحكومية معايير إضافية تتضمن الأنشطة اللاصفية، ومنها السمات الشخصية للطالب، وثقافته، ومناقبه، وهواياته وأدواره في خدمة المجتمع والأعمال التطوعية، وأيضاً أي أنشطة غير تعليمية ولها ارتباط بالتخصص الذي يرغب الطالب في دراسته.

و) تكلفة وتمويل التعليم الجامعي:

- أن يؤخذ في الاعتبار القدرات المادية للطلاب عند قبولهم، وتقديم المساعدة وفقاً للاحتياج الظاهر للطالب.
- التحول من الإنفاق الاستهلاكي على التعليم العالي إلى الإنفاق الاستثماري، وحساب معدلات العائد على التعليم، والاستفادة من الخريجين في زيادة الدخل القومي.

ز) الإتاحة:

- أن توفر نظم القبول تسهيلات للطلاب غير القادرين؛ في شكل منح أو قروض أو مساعدات وفقاً لحالة الطالب.
- التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي الحكومية لاستيعاب الزيادة المضطردة في أعداد الطلاب.

ح) موائمة الخريجين لسوق العمل:

- أن تحرص الجامعات الحكومية المصرية على تحديث مناهجها وربط برامجها التعليمية بمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي، و توفير فرص عمل للخريجين.
- تقوية الروابط والتكامل بين الجامعات الحكومية المصرية والمجتمع والصناعة وسوق العمل.
- استحداث تخصصات جديدة تتواكب مع أهم التطورات في سوق العمل.
- أن يتم قبول الإناث في التخصصات المناسبة لهن في سوق العمل للاستفادة من مهاراتهن ومؤهلاتهن في زيادة الدخل القومي.
- إصلاح هيكل سوق العمل بتوفير فرص العمل اللائقة للإناث والتي تتناسب مع أدوارهن الأسرية.

ط) التخصصات النظرية والعملية:

- مراعاة تناسب أعداد الطلاب بين التخصصات النظرية و العملية.
- تغيير الاتجاهات التي تعتبر العلوم الإنسانية والاجتماعية أقل قيمة من العلوم التطبيقية، نظراً لأهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية نظراً للاقتصاد والمجتمع والسياسة والفكر والقيم والثقافة.
- إنهاء العمل بالتصنيف الذي تعتمده سياسات القبول بتحديد معدلات للالتحاق بالتخصصات النظرية أدنى من معدلات الالتحاق بالتخصصات التطبيقية، والذي يضع التخصصات النظرية في مرتبة أدنى مقارنة بالتخصصات التطبيقية.
- الاستفادة من الطلاب المتفوقين في كافة التخصصات النظرية والعملية وألا يقتصر قبولهم في التخصصات العملية كقطاع الطب والهندسة دون الاستفادة منهم في القطاعات الأخرى.

ي) نظام القبول وجودة التعليم العالي:

- ترك الحرية للجامعات في وضع شروط ومتطلبات القبول الخاصة بكل منها بصورة منفردة، ومن بينها وضع الحد الأدنى للقبول على مستوى كل جامعة.
- أن تأخذ نظم القبول في الاعتبار عند قبولها طلابها، رغباتهم وميولهم نحو التخصص الذي يرغبون في دراسته. ولا تكتفي بدرجات الطالب في شهادة التعليم الثانوي كمعيار وحيد للالتحاق بتخصص معين.
- أن تلتزم نظم القبول بالطاقة الاستيعابية لكل جامعة، ومعدل عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس بالجامعات العالمية.
- أن تحرص الجامعات؛ من خلال نظم القبول؛ على جذب واستقطاب الطلاب المتفوقين وتمنحهم التسهيلات التي تشجعهم على الالتحاق بها، وتؤمن تكاليف تعليمهم.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

- بوبطانة، عبد الله، ومعوض، هدى: (١٩٨٤). الاتجاهات السائدة في العالم حول سياسة الالتحاق بالتعليم العالي. **المؤتمر الثاني للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، تونس، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص : ٢١٥- ٢٣٨.
- جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي. (٢٠١٥). استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠ **مصر تستثمر في المستقبل**، وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات ٢٠١٥.
- حسنين، رضا سميح أبو السعود علي. (٢٠١٩). تطوير نظام القبول بالجامعات الحكومية المصرية في ضوء التجارب العالمية المعاصرة.المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، ع ١٨ ، ٢١٧ - ٣١١ .
- حسين، أسامة ماهر: (٢٠١٠). سيناريوهات مقترحة لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر، المؤتمر الدولي الخامس (مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى)، مصر، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد)، جزء (١)، ص ص: ٢٠٥- ٢٧٨.
- حمود، رفيقة: (٢٠١٠). هياكل التعليم (ما بعد الأساسي) الثانوي عربيا وعالميا. **المؤتمر السابع لوزراء التربية والتعليم العرب** بعنوان: التعليم ما بعد الأساسي (الثانوي) تطويره وتنويع مساراته، خلال الفترة من ٧-٨ مارس ٢٠١٠.
- حمود، رفيقة: (مارس، ٢٠٠٩). سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية، ورقة مقدمة إلى مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت.

- الخشاب، عبد الإله يوسف، الأشعب، خالص حسن: (ديسمبر: ٢٠٠١). استيعاب الأعداد المتزايدة لطالب التعليم العالي، **المؤتمر الثاني للوزراء المسئولين في التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**، القاهرة.
- الدهشان، جمال على خليل: (إبريل، ٢٠١٥). رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي التاسع**، بعنوان: التعليم والعدالة الاجتماعية، بكلية التربية ، جامع سوهاج، خلال الفترة من ٢٥-٢٦/ ٤/٢٠١٥.
- الرازحي، عبد الوارث عبده سيف: (٢٠٠٤). البحث التربوي ودوره في تطوير العملية التعليمية بجامعة الحديدة، **المؤتمر العلمي السادس عشر "تكوين المعلم"** المجلد الأول، جامعة عين شمس، ٢١-٢٢ يوليو ٢٠٠٤م.
- الشامي، السعيد سعد السعيد: (٢٠١٧). الاتجاهات المعاصرة في سياسات القبول بالتعليم العالي، المجلس الأعلى للجامعات، **اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين**، أصول التربية والتخطيط التربوي.
- عبد المتعال، مصطفى بهجت: (١٩٩٦). حول نظم القبول بالجامعات الحكومية المصرية ، **مجلة على الطريق**، الكويت ، عدد (١٤)، ص ص : ١-١٨.
- عبد المقصود، محمد فوزي: (٢٠٠١) سياسات ونماذج القبول في التعليم العالي المعاصر وكيفية الاستفادة منها في تطوير سياسات القبول في التعليم العالي المصري، **المؤتمر العلمي الثالث (التربية والثقافة في عالم متغير)**، مج (٢)، ص ص: ٤٠٢-٤٦٤
- العبد المنعم، فهد بن محمد بن فريح: (٢٠١٦). سياسة القبول في مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية: الواقع وسبل التطوير: دراسة تحليلية، **مجلة كلية التربية في العلوم التربوية**، كلية التربية، جامعة عين شمس، مجلد ٤٠، عدد ٢، ص ص : ١٤٣-٢٥٦،
- المرشد، عبد الرحمن: (١٩٩٨). معايير قبول طلاب الثانوية في الجامعات، **ورقة مقدمة لندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية**، ٢٥-٢٨/١٠/١٩٩٨، ص٣٤٢-٣٤٩.

- المسهلي، أمة الله دحان حسين: (٢٠١١). تطوير سياسة القبول بالتعليم العالي باليمن في ضوء معايير الجودة الشاملة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- ورشة عمل بعنوان: "**سياسات القبول في التعليم العالى– نحو نظام أمثل للقبول في مصر**"، وزارة التعليم العالي بالتعاون مع اليونسكو، خلال الفترة من ٩–١٠ يونيو ٢٠١٦.
- يونس، مجدي محمد صابر: (٢٠١١). مدى ملائمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي، **مجلة البحوث النفسية والتربوية كلية التربية** ، جامعة المنوفية ،العدد الثاني ، السنة الثامنة عشر ، ٢٠٠٣. (النسخة الإلكترونية) منشورة بتاريخ ٢٠١١/٦/١٥ على موقع مجلة الجالية، http://www.aljaliah.net/articles/ 217.html، تم استرجاعها بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٢.

ثانياً :المراجع الأجنبية:

- Andrew J. Rotherham (May 5, 2011). "Five Biggest Myths About College Admissions". *Time Magazine*. Retrieved December 12, 2019.
- Asch, Joseph. "Donor Admissions: How It Works Now". DartBlog. Available at: http://www.dartblog.com/data/2014/09/011686.php/. Retrieved July 7, 2019.
- Daniel de Vise (February 8, 2012). "College, Inc". *The Washington Post*. Retrieved October 15, 2019
- Diana Hanson; Esther Walling; Craig Meister; Kristen Tabun (November 16, 2011). "Which College Admissions Deadline Should You Choose?". *US News*. Retrieved December 12, 2019.
- Dominic Orr, Alex Usher, Cezar Haj, Graeme Atherton and Irina Geanta : Study on the impact of admission systems on higher education outcomes. Volume I: Comparative report. European Commission. Directorate-General for Education and Culture. August, 2017.
- Dunbar, Donald (2007). *What You Don't Know Can Keep You Out of College*. Gotham Books. ISBN 978-1-59240-302-8. P. 155.
- Heinesen, Eskil. (October, 2016). Admission to higher education programmes and student educational outcomes and earnings. The Rockwool Foundation Research Unit.
- Eyder Peralta (September 21, 2011). "Survey: Universities Increasingly Admitting Students Based On Wealth". NPR. Retrieved December 12, 2019
- Golden, Daniel. "WSJ.com - Many Colleges Bend Rules To Admit Rich Applicants". *online.wsj.com*. Wall Street Journal Online. Retrieved 10 July 2019.
- Goldstein, Zachary. "For legacies, age-old perks in admissions are still in swing". *The Dartmouth*. Available at: https://www.thedartmouth.com/article/2004/05/for-legacies-age-old-perks-in-admissions-are-still-in-swing. The Dartmouth. Retrieved 10 July 2019
- Hernandez, Michele A. (2009). A is for Admission: The Insider's Guide to Getting into the Ivy League and Other Top Colleges. Grand Central Publishing. ISBN 978-0-446-54067-4. Pp. 115-116
- International Handbook of Universities 2019. https://doi.org/10.1057/978-3-319-76971-4_190. Available at: https://link.springer.com/referencework/10.1057/978-3-319-76971-4.

Retrieved June 2019. pp. 6631-7551.

- Jacques Steinberg (April 13, 2010). "For Students, a Waiting List Is Scant Hope". *The New York Times*. Retrieved December 12, 2019.
- Jay Mathews (January 20, 2012). "5 wrong ideas about college admission". *Washington Post*. Retrieved May 18, 2019.
- Kathleen Kingsbury (January 9, 2009). "Dirty Secrets of College Admissions". *The Daily Beast*. Retrieved July 7, 2019.
- Kathleen Kingsbury (January 9, 2009). "Dirty Secrets of College Admissions". *The Daily Beast*. Retrieved July 7, 2019.
- Kim Clark (September 13, 2010). "College Cash 101: "Financial Aid eBay" Winners Set Off Scholarship Bidding Wars". US News. Retrieved July 7, 2012.
- Lynn O'Shaughnessy (October 19, 2011). "Latest Trends in College Admissions: 15 Things You Should Know". *CBS News*. Retrieved May 15, 2019.
- Mamlet, Robin; and Vandevelde, Christine (2011). *College Admission: From Application to Acceptance, Step by Step*. New York: Three Rivers Press. p. 109. ISBN 978-0-307-59032-9.
- Mary Beth Marklein (February 7, 2012). "'Best value' colleges: Some have high price tags". *USA Today*. Retrieved May 25, 2019.
- Meer, Jonathan; Rosen, Harvey S. (2009). "Altruism and the Child Cycle of Alumni Donations". *American Economic Journal: Economic Policy*. **1** (1): 258–286. JSTOR 25760034.
- Muche, F., Kelo, M., & Wächter, B. (2004). *The admission of international students into higher education: policies and instruments*. Lemmens.
- Nancy Meislahn; Don Fraser Jr.; Jolyn Brand; George Mills (July 20, 2011). "What Are Some Mistakes to Avoid in the College Admissions Process?". *US News*. Retrieved December 12, 2019.
- Nick Anderson (May 15, 2019): "Georgetown moves to expel two students in aftermath of ..." . The Washington Post . Available at: https://www.washingtonpost.com/ education/2019/05/15/georgetown-moves-expel-two-students-aftermath-admission-scandal/ . Retrieved September 21, 2019.
- Peter Van Buskirk (June 9, 2010). "9 Testing Tips for College Applicants". *US News*. Retrieved October 15, 2019.

- Robert LeVine (February 9, 2016). "Myths About "The Essay"". Available at: https://www.universityconsultantsofamerica.com/ . Retrieved September 23, 2017.
- Sally Holm (interviewer) Sean Logan (interviewee) (Winter 2013). "Inside College Counseling with Director Sean Logan" (PDF). Andover Magazine. Archived from the original (PDF) on May 10, 2015. Retrieved February 24, 2019
- Scott Jaschik (April 4, 2011). "The Other 'Summer Melt' in Admissions". *Inside Higher Ed*. Retrieved December 12, 2019.
- Stacey Kostell; Michele Hernandez; Steve Loflin; Katherine Cohen (October 12, 2011). "How Can High School Seniors Improve Odds of College Admissions?". *US News*. Retrieved December 12, 2019.
- *Studypoint.com*. 2012. "ACT vs SAT: Key differences between the ACT and SAT. Retrieved June 22, 2019.
- Tamar Lewin (September 21, 2011). "Universities Seeking Out Students of Means". *The New York Times*. Retrieved December 12, 2019.
- Tamar Lewin, (December 31, 2010). "Earful Over Cheeky University Essay". *New York Times*. Available at: https://www.nytimes.com/2010/01/01/education/01chicago.html. Retrieved May 18, 2019.
- Theo Emery (September 25, 2009). "College Options (And Strategies) for the 'B' and Even 'C' Student". *The New York Times*. Retrieved December 12, 2019.
- Valerie Strauss (April 4, 2012). "Some 2012 college admissions rates hit new lows". *Washington Post*. Retrieved May 15, 2019.
- Valerie Strauss (April 4, 2012). "Some 2012 college admissions rates hit new lows". *Washington Post*. Retrieved May 15, 2019
- Victor Luckerson (January 25, 2013). "10 Tips for Getting the Most Out of College Financial Aid". *Time Magazine*. Retrieved February 12, 2013.
- Bigfuture collegeboard: (2020). The Facts About Applying Early: Is It Right for You? Available at: https://bigfuture.collegeboard.org/get-in/applying-101/the-facts-about-applying-early-is-it-right-for-you. Retreived at : Jun 14, 2021.
- Marc Silver (August 16, 2010). "Rocketing Past the College Admissions Blunders: Deans and college counselors have seen it all, from the sublime to the ridiculous". *U.S. News & World Report*. Retrieved December 12, 2019.